

Sultan Qaboos University  
Journal of Arts & Social Sciences



جامعة السلطان قابوس  
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

## التنمية في فلسطين بين الاستحقاق والإخفاق (١٩٩٤-٢٠١٤)

---

أيمن محمود أبو ناهية

---

أستاذ مشارك  
قسم العلوم السياسية  
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية  
جامعة الأقصى غزة  
aabunahia@yahoo.com

## التنمية في فلسطين بين الاستحقاق والإخفاق (١٩٩٤-٢٠١٤)

أيمن محمود أبو ناهية

### الملخص

في ظل تفاقم الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلية، والاستيطان والتهويد، والحصار المحكم على قطاع غزة منذ سنوات طويلة، قد أفقده الاتصال بباقي الأراضي الفلسطينية خاصة والعالم الخارجي عامة، وقد أدى إلى رفع نسب البطالة والفقر وشح في المواد التموينية والطبية، مما ينذر بكارثة إنسانية قد تحل في أي وقت بسكانه (٢ مليون نسمة)، فضلا على الحروب الإسرائيلية، التي دمرت البنية التحتية لقطاع غزة، وأحدثت أضرار بيئية جسيمة، وأنهكت اقتصاده واستنزفت كل طاقاته، فرغم كل هذه المعاناة وتشردم الوضع الفلسطيني بسبب الانقسام الداخلي بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فالشعب الفلسطيني لم ييأس وحاول مرارا وتكرارا وضع خطط وبرامج تنموية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني والتخلص من التبعية والاعتماد على ذاته، رغم فشل تطبيقها على أرض الواقع. وبناء على ما سبق مطلوب من الجهات المعنية الرسمية والمجتمع المدني ككل إيجاد إستراتيجية تنموية مستقبلية طويلة المدى لإنقاذ الأوضاع المعيشية المتردية تكون كفيلة لحماية البيئة في الأراضي الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الضفة الغربية؛ قطاع غزة؛ الاحتلال الإسرائيلي؛ الحرب؛ تلوث البيئة.

## Development in Palestine between Merit and Failure (1994-2014): “Dependency is a major hurdle”

Ayman Abunahia

### Abstract

In light of the worsening living conditions in the occupied Palestinian territories due to the policy of settlement, Judaization and the Israeli occupation, which imposes a controlled siege on the Gaza Strip for many years, it has lost contact with the rest of the Palestinian territories in particular and the outside world in general. It portends a humanitarian catastrophe that may strike at any time its population (2 million people), as well as the Israeli wars, which destroyed the infrastructure of the Gaza Strip, caused severe environmental damage, exhausted its economy and drained all its energies. Despite all this suffering and the fractiousness of the Palestinian situation due to the internal division between the two parts of the country (the West Bank and the Gaza Strip), the Palestinian people did not despair and repeatedly tried to draw up development plans and programs to advance the Palestinian society and get rid of dependence and self-reliance, despite the failure to implement them on the ground. Based on the foregoing, the official concerned authorities and civil society as a whole are required to find a long-term future development strategy to save the deteriorating living conditions and be able to protect the environment in the Palestinian territories.

Keywords: West Bank; Gaza Strip; Israeli occupation; war; environmental pollution.

في قطاع غزة، وعزل أكثر من مليوني فلسطيني آخرين في الضفة الغربية والقدس، من خلال بناء جدران الفصل العنصري، وإقامة المستوطنات، والحواجز والنقاط العسكرية، وتقطيع أوصال المدن القرى بالبؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية. لذا سيكون اهتمام هذا البحث بمسألة تحقيق التنمية في فلسطين بإيجاد حلول مناسبة، تتمثل في كيفية استقلال الاقتصاد الفلسطيني عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

وفي نهاية البحث سيتم التوصل إلى نتائج ملموسة بناء على أسلوب العصف الذهني، الذي إتبعه الباحث في التنقيب والتحليل السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، لبلوغ الأهداف المرجوة في البحث لموضوع التنمية في فلسطين إجمالاً، وذلك بتقديم أفضل الحلول لإنجاح جهود التنمية، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية تنمية طويلة الأمد وتكون جامعة وشاملة لكل جوانب الحياة ومعالجة لجميع القضايا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية، وقد قد يخلص هذا البحث بذكر مجموعة من التوصيات كي يستفيد منها الأجيال الحالية واللاحقة.

#### أهمية البحث

أولاً: تنبع أهمية البحث من كونه يرصد التطورات الاقتصادية والبيئية التي طرأت على الساحة الفلسطينية في مرحلتين مفصليتين مر بهما الشعب الفلسطيني، وهما: المرحلة الأولى ما قبل اتفاق أوسلو، والمرحلة الثانية ما بعد اتفاق أوسلو، وما تخللها من خطط تنموية، وما هي أسباب عدم تنفيذها على أرض الواقع؟

ثانياً: يهتم البحث بالأسباب التي أدت الى تعثر عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية للعقد الزمني الأول من عمر السلطة الفلسطينية تحديداً بين الفترة الزمنية من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠١٤ إجمالاً، وفي هذا السياق يلقي البحث نظرة شاحصة على الأوضاع المعيشية الفلسطينية بالتركيز على النواحي الاقتصادية والبيئية ودور المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى الفترتين المشار إليهما اعلاه لوصف محاولات تحقيق التنمية في فلسطين، والمقارنة بين تلك الفترتين بما أن هذا البحث يعتمد المنهج الوصفي المقارن.

ثالثاً: لا يسعى هذا البحث لتغطية جميع جوانب التجربة التنموية الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بعد (١٩٩٤-٢٠١٤) إجمالاً، وإنما تناول بعض الحالات التي أعقبت الحروب الإسرائيلية فيما يتعلق بالبيئة في فلسطين، ولكن ليس بذات التفصيل الدقيقة بسبب ندرة المعلومات والبحوث العلمية والتقارير الموثقة في هذا الجانب بالإضافة إلى التكتم الإسرائيلي على أسرار تخص البيئة الفلسطينية، فما يهم في هذا البحث هو إظهار كيف تأثرت التنمية بما لحق بالبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أضرار جسيمة لاسيما في قطاع غزة، الذي شهد عدة حروب متواصلة استخدمت فيها إسرائيل جميع الأسلحة الفتاكة ومنها الأسلحة المحرمة دولياً، والتركيز على معالجتها كمقومات لإطلاق عملية تنمية مستدامة.

مرت التنمية في فلسطين بعدة مراحل متفاوتة تاريخياً بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي لعب دوراً مباشراً وغير اخلاقي في تراجع تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث عمل على ربط جميع مقومات الحياة في الأراضي المحتلة؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تساعد في تحقيق التنمية بقراراته العسكرية، بهدف تكبيل أيدي الفلسطينيين وإحباطهم نفسياً ومعنوياً من إحراز أي تقدم أو مسعاً للاعتماد على انفسهم وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة، والانتقال من التبعية الاقتصادية للاحتلال الى اقتصاد فلسطيني حر، لكن الحقيقة أن البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقيت كما تركها الانتداب البريطاني، باستثناء مشاريع صغيرة بدأ العمل بها في فترة الحكم الأردني والمصري، وكان عدد المصانع لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة (سلفانا، كلوب للمشروبات، وبعض مصانع البسكويت والمعلبات في غزة)، وبسبب تركيز الأيدي العاملة في داخل الخط الأخضر، أهمل قطاع الزراعة، ونتيجة تعقيد الموقف السياسي والأمني، لم تلعب البلديات دوراً مهماً في عمليات التنمية الاقتصادية المحلية.

الشعب الفلسطيني رغم كل التحديات والعقبات التي كانت تقف أمامه وتعيق حركته، على رأسها الاحتلال الإسرائيلي، لكنه لم ييأس ولم يقف مكتوف الأيدي، فقد أخذ بيده زمام المبادرة الفردية لتحقيق التنمية المحلية بعيداً عن تعجيزات سلطات الاحتلال الإسرائيلية متمثلة بالمبادرات الشعبية سواء كان بتمويل ذاتي أو بتمويل خارجي، من خلال الربط بين المناطق الفلسطينية، والتخفيف من الآثار السلبية للتبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، كما كان عليه الوضع قبل حرب ١٩٦٧.

هذا البحث العلمي سوف يعرج على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء إخفاق الجهود والمحاولات التنموية الفلسطينية في الفترتين الرئيسيين من بداية نشأة السلطة الفلسطينية، والتي تعتبران ذروة المساعدات المالية الخارجية من جل الثلاثة عقود السابقة منذو نشأة السلطة الفلسطينية حتى الآن، وقد تم تحديدها في هذا البحث كالاتي: الفترة الأولى هي تقع بين عامي ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤، وقد شملت هذا هذه المرحلة جميع الإتفاقيات الموقع بين السلطة وإسرائيل وقد تخللها طرح العديد من المبادرات والخطط التنموية في المناطق الفلسطينية، وأما الفترة الثانية هي الواقعة بين عامي ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٤، وهي الفترة التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في الإهتمام بتحقيق التنمية في فلسطين، أو على الأقل دعم تنفيذ الخطط التنموية، التي تم طرحها خلال الفترة السابقة.

لاشك أن عدم البديل التنمية المستدامة في فلسطين ترك آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني أدي ذلك إلى تردي الأوضاع المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وقد ارتفعت نسب الفقر والبطالة، وتراجعت فرص تحقيق التنمية، بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي، بفصل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن بعضها البعض، وفرض حصار طويل الأمد منذو ٢٠٠٧ على أكثر من مليوني إنسان

أو أسباب غير ذاتية بسبب التبعية الاقتصادية للإحتلال الإسرائيلي وهيمنة على جميع مقومات الحياة ومقدرات الشعب الفلسطيني بالقوى الجبرية من قبل إسرائيل، وصولاً إلى تفسيرات منطقية ودلائل واقعية تتعلق باختبار صحة فرضيات هذا البحث وإيجاد حلول عملية لمعالجة ظاهرة تعثر التنمية في فلسطين، وقد توصل الباحث الى نتائج شاملة، وفي النهاية قدم الباحث مجموعة من التوصيات الهامة.

#### مشكلة البحث

إن تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين لا يقتصر فقط على التنمية الاقتصادية فحسب، فواقع الحال لا يتطلب تنمية في جانب دون الإعتناء بالجوانب الأخرى، فقد تصاحب التنمية الاقتصادية، التنمية في الجانبين الاجتماعي والبيئي، الذين لا يقلان أهمية عنه في تحقيق التنمية المستدامة، لذا تعتبر هذه العناصر الثلاثة الأخيرة الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في فلسطين، على اعتبار أن هذه الركائز الثلاثة للتنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) تمثل دوائر متداخلة مع بعضها البعض وأن كل واحدة منها مكمل للآخرى، سنجد أن منطقة التقاطع هي تحقيق التنمية الشاملة، التي تعمل على دفع عجلة الإقتصاد إلى الأمام، وتحسين الظروف المعيشية، ورفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهية.

وبالتالي فإن مشكلة البحث تتحدد في ثلاثة أمور وهما:

أولاً: عدم توافر البيانات الصحيحة في كل مراحل من المراحل السابقة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٤ إجمالاً، وهي فترة الذروة للمساعدات الخارجية المقدمة السلطة الفلسطينية دون تحقيق أي تقدم على طريق التنمية، بل إن هذه الفترة مثلت قمة الهرم في الفساد المالي والإداري المستشريين في مؤسسات السلطة الفلسطينية وعدم تطبيق النزاهة والشفافية، كذلك إهدار الحصص المالية، التي كانت مخصصة للمشاريع التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مسائل أخرى، مما أضعف فرص تحقيق التنمية (دغلس، ٢٠١٨: ٢)، وبالأخص تعويل السلطة الفلسطينية على استمرار المساعدات الخارجية فهو اعتقاد خاطئ الى حد كبير، لأن المساعدات الخارجية، رغم تقليصها، الهدف منها فقط الحفاظ على وضع، يحافظ على ما هو عليه الآن في أحسن الأحوال، من المساهمة في النفقات الجارية وربما المساهمة في خلق بعض فرص العمل المؤقتة، من خلال بعض المشاريع المحدودة هنا أو هناك، تبقى التنمية المستدامة، التي تعتمد على مصادرها المالية في تنفيذها بعيدة عن أرض الواقع (عبد الكريم، ٢٠٠٠).

ثانياً: عدم وجود تضارب في الأرقام الصحيحة حول تبعية الأقتصاد الفلسطيني لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي المعلوم بالكامل وما نتج عنه من قيود بشكل مباشر أو غير مباشر عن سيطرته الكاملة على المعابر والطرق والبنية التحتية ومصادر فلسطين الطبيعية، بالإضافة إلى حصار قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، وكذلك الإستيطان وهدار الفصل العنصري للذاتان قسماً المناطق الفلسطينية في الضفة إلى كتنتونات ومعازل عملت على عدم إنجاح أي جهود تبذل لتحقيق التنمية

رابعاً: توصل البحث الى عدة نتائج وتوصيات يمكن البناء عليها لدى المهتمين وصناع القرار الفلسطيني، يمكن من خلالها وضع خطة استراتيجية تدفع عجلة التنمية المستدامة في فلسطين إلى الأمام.

#### أهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة الاسباب والمعوقات السياسية واقتصادية والبيئية التي تشكل تحدياً أمام تحقيق التنمية في فلسطين، لذا يسعى هذا البحث بالمساهمة في علاج الخلل الواضح في تعثر عجلة التنمية في فلسطين بطرح حلول تنموية مناسبة من خلال الشرح داخل المتن، وكذلك الوصول إلى نتائج وتوصيات هامة تخدم عملية التنمية في فلسطين، ويمكن ايضاح هذا في الأهداف الآتية:

أولاً: يهدف البحث الى إيضاح مراحل محاولات السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية التي تقع تحت إدارتها (الجزء الثاني: أهمية التنمية في فلسطين).

ثانياً: يهدف البحث الى معرفة الاسباب التي أدت الى تراجع أو تعثر عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أهمها التبعية الاقتصادية للإحتلال الإسرائيلي، والفساد المالي والإداري بانعدام الشفافية والمساءلة والمحاسبة، والتبعية الاقتصادية، والضرر بالبيئة في فلسطين (الجزء الثالث: اسباب تراجع التنمية في فلسطين).

ثالثاً: يهدف البحث الى إظهار مدى أهمية تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة للتحرر من التبعية للإحتلال الإسرائيلي، وذلك بإيجاد الحلول المناسبة لمعضلة التنمية في فلسطين التي تتوافق مع إدارة عجلة التنمية المستدامة في فلسطين. (الجزء الثالث: التنمية كبديل عن التبعية).

#### حدود البحث

الفترة الزمنية للبحث، الذي يصب عامة في موضوع تعثر عجلة التنمية في فلسطين، وهي الفترة ما بين عامي ١٩٩٤-٢٠١٤ إجمالاً، أي منذو اتفاق أوسلو مروراً بتأسيس السلطة الفلسطينية وصولاً بالحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، الذي يعاني من الحصار والانقسام سنوات طوال، لكن سيشمل البحث أيضاً الفترة الزمنية ما بعد الحروب، لما لحق بالبيئة والبنية التحتية للقطاع غزة من أضرار جسيمة.

#### مناهج البحث

المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي المقارن، والمنهج الفلسفي، والمنهج التنبؤي، والمنهج الإبداعي والمنهج الاجتماعي.

أهم المناهج المستخدمة في البحث المنهج الوصفي المقارن: تم اعتماد هذا المنهج لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية بطريق الوصف المقارن للظاهرة المعنية بموضوع البحث، حيث يكون مبني على وصف أسباب تعثر تحقيق التنمية في فلسطين سواء كانت أسباب ذاتية مثل الفساد المالي والإداري وعدم الأخذ بمبدأ الشفافية والمحاسبة في المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية،

وبناء عليه فقد شهدت الفترة الزمنية التي حددها البحث بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٤ والفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٤، اللتين كانتا تشكلان ذروة الدعم المالي الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية لإتمام إستحقاق التنمية، ومع ذلك لم تكفل جهودها في هذا الجانب بالنجاح، والسبب في هذا ليس تدفق المساعدات الخارجية من عدمها، وإنما يرجع إلى مدى صدق نوايا السلطة الفلسطينية في تنفيذ هذا الاستحقاق الوطني بالتححرر من التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي واتباع نظام الحوكمة في جميع مؤسساتها وترشيد الموازنة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

٢. رأس المال القادم من المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، على الرغم من أهميته في دعم المشاريع التنموية، إلا أنه لا يكفي لوحده في ردم فجوة التنمية في فلسطين، وبذلك يمكن القول إن الجانب المالي سبب من عدة أسباب أدت إلى فشل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين بل يجب اصطحابها بعدة أمور وهي كالاتي:

أولاً: دور السلطة الوطنية الفلسطينية كجسم أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالتححرر من التبعية الاقتصادية الإسرائيلية كلية أو تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٤ بما ينسجم مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: المشاركة المجتمعية في إدارة العملية التنموية، وحتى يتم الأخذ بها فلا بد من اعتماد نظام الحوكمة والشفافية، لضمان سيرها بنجاح.

ثالثاً: الاستعانة بالخطط التنموية السابقة التي لم تنفذ بعد، إذ أن الرجوع إليها أو إجراء تعديلات عليها، يساعد بطبيعة الحال في معالجة القصور والضعف التي أدت إلى اهمالها في الفترات السابقة والاستفادة منها لكسب الوقت والتعجيل في تحقيق التنمية في فلسطين.

رابعاً: اعتماد استراتيجية تنموية طويلة الأمد، تكون كفيلة بمعالجة الأسباب الحقيقية التي تقف عقبة كأداء في طريق التنمية المستدامة في فلسطين، بحيث تكون جامعة شاملة لكل مقومات التنمية الاقتصادية، والبيئية والسياسية، كي يستفيد منها الاجيال الحالية واللاحقة.

الدراسات السابقة

- دراسة خليل نحلة (٢٠٠٤)، "أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة". تهدف هذه الدراسة إلى إظهار تجربة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ في محاولة للإجابة عن السؤال: هل يمكن تحقيق تنمية تكفل الاعتماد على الذات والعدل والمشاركة والاستدامة ضمن الأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الفلسطيني ويعيشها راهناً؟ وتقع الدراسة في خمسة فصول: يتضمن الفصل الأول مقدمة نظرية تتناول الجوانب المحيطة بمفاهيم التنمية، والدعم، والمساعدة على

(عبد الكريم، ٢٠٠٠)، وترتب على ذلك تعاضم تبعية الإقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبالإضافة الى عدم وجود عملة وطنية أو عدم توفر الظروف والعوامل اللازمة للشروع في انشاء عملة وطنية، ما يعني إخفاقا لكل التوقعات بحدوث نمو مستدام أو تنمية مستدامة في ظل استمرار الاحتلال والحصار والاستيطان.

ثالثاً: عدم توافر المعلومات الصحيحة حول البيئة في فلسطين عامة سواء في الضفة وغزة والمناطق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية خاصة منطقة (C) التي تشكل ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية (وفا، ٢٠١٥)، كونها كتلة واحدة وذات طبيعة واحدة، وأن حالة الالتباس أو عدم تناسق الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية في إعطاء المعلومات الصحيحة أو إعاقه إجراء دراسات مسحية، يجعل من إجراء ادراستات العينية أو الميدانية للحالة البيئية في المناطق الفلسطينية أمراً صعباً، إضافة إلى ذلك افتقار هذا الجانب الهام وهو نصيب البيئة من تحقيق التنمية في فلسطين من الدراسات والأبحاث العلمية.

فما من شك أن الحفاظ على البيئة والعمل على حمايتها بغية تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وهو ما لم نلمسه في النظام البيئي في فلسطين وبالذات في قطاع غزة، بسبب الآثار السلبية الناتجة عن الأسلحة الإسرائيلية الفتاكة التي قصفت بها قطاع غزة أثناء الحروب المدمرة، وما تحمله من مواد مسرطنة خطيرة على البيئة والبنية التحتية المهترئة أساساً، وهذا بدوره انعكس سلباً على برامج التنمية في فلسطين لسنوات طويلة (سباعنة، ٢٠٢٠).

أسئلة البحث

لماذا تعثرت عجلة التنمية في فلسطين خلال العقود الماضية، أي بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٤ وبين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٤، رغم توافر الإمكانيات المادية، والطاقات البشرية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

١. ما أهمية تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين؟
٢. ما هي الأسباب والمعوقات الحقيقية التي تعطل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين؟
٣. ما هي نتائج المحاولات والمسامي التي بذلت خلال الفترات السابقة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال البرامج والخطط التنموية، وما هي تداعياتها على مستقبل التنمية في فلسطين، وما هي الحلول؟

هل تكون التنمية كبديل عن التبعية؟

فرضيات البحث

١. تقوم فرضية البحث على أهمية تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين تشمل كل جوانب الحياة، بمعنى أن لا يقتصر الأمر على جانب دون الجوانب الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف، عملت هذه الدراسة في البداية على معالجة الخطأ الشائع، بأن سبب إخفاق جهود التنمية في فلسطين يرجع الى شح الموارد المالية القادمة من المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية.

الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني، قد برر المؤلف إصدار نسخته الثالثة للكتاب، بحالة عدم الوضوح السياسي، وغياب الأفق أمام هذا الاقتصاد، وذلك منذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى اليوم. كما ترى الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني كان يتراوح بين 'اقتصاد سلام' يرافق عملية سياسية سلمية، أو 'اقتصاد بناء المؤسسات' كما هو الحال في دول عدة كالعراق وأفغانستان، أو أنه 'اقتصاد تحرر وطني'، بما أن الأرض الفلسطينية ما زالت تحت الاحتلال. هدفت الدراسة إلى إظهار مدى التذبذبات الاقتصادية في ظل عدم الاستقرار السياسي والانتقال منه إلى الاقتصاد الفلسطيني والمساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية، بالإشارة إلى مساعدات البنك الدولي في فلسطين، وتعاونه مع 'بكدار' كمؤسسة تنموية فلسطينية وكذلك إستعراض السياسة المالية الفلسطينية والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، كما تحدث عن هيكل الجهاز المالي والبنى التحتية في الأرض الفلسطينية، ومظاهر التهميش والتشويه للقطاع الزراعي، وتحول من القطاع العام للقطاع الخاص، واختتم المؤلف كتابه بفصل خاص عن الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع.

- دراسة نبيل شعت (١٩٩٧)، "ملف التنمية البشرية - فلسطين (١٩٩٦-١٩٩٧)". الدراسة تعالج تحقيق التنمية في فلسطين من زاوية واحدة بالتركيز على العنصر البشري، وترى أن السبب الرئيسي في فشل تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية هو الإحتلال.

كما أن مشكلة الدراسة تتمثل في الوضع الفلسطيني، بأنه يخضع إلى احتمالات عديدة لا تخضع بالضرورة إلى توقعات منطقية وأدى إلى تشتت الأدباء السياسيين والاجتماعيين، والى تنامي عدم اليقين حول هدف العملية التنموية واتجاهها، ويواجه البحث ثلاثة مشكلات هي:

١. الوضع السياسي العام متمثلاً في صلاحيات كل من السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطات الإحتلال في المناطق الفلسطينية.
٢. وضعية القدس وحدودها الجغرافية وعزل سكانها فلسطين وتجنب الإحصائيات الخاصة بها ودمجها في الإحصائيات الإسرائيلية، لذا فإن بيانات دائرة الإحصاء الفلسطينية التي تصدرها عن القدس العربية تبقى محدودة، وأن ربط البيانات القدس العربية بباقي بيانات المناطق الفلسطينية أمراً صعباً.
٣. وعدم كفاية المعلومات ويتمثل ذلك في تعدد مصادر البيانات وإخلافها عن كل طرف، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين البيانات ورصد التوجهات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، إن دراسات الحالة والعيّنات التي أفرزتها الدراسات لم يتم تعميم نتائجها على المجتمع الفلسطيني وهي عبارة عن تقديرات لعدد السكان وليس إحصاءات رسمية، وموثقة وما يرافقها من قضايا كالدخول والتعليم والفقير.

النهوض، ومدى انطباقها على الحالة الفلسطينية طوال السبعة عشر عاماً الأخيرة. أما الفصل الثاني فيغطي التداخلات التنموية في فلسطين قبل اتفاق أوسلو، مع التركيز على دور مؤسسة التعاون الفلسطينية في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٢، ويتناول الفصل الثالث فترة ما بعد أوسلو مع التركيز على دور الاتحاد الأوروبي في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١، وتداعيات إعادة الحكم العسكري المباشر على حياة الناس في النصف الأول من سنة ٢٠٠٢. ويشتمل الفصل الرابع على مقارنة ما بين الفترتين من خلال اختيار متغيرات معينة تحدد المكونات النقدية لعملية التنمية. وتعالج الخلاصة في الفصل الأخير انعكاسات وسياسات معينة، وما لها من تأثير في صانعي القرار والمؤسسات والأفراد العاديين.

- دراسة تامر عبد الغني سلامة (٢٠٢٠)، "البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين". ترى الدراسة أن المناطق الفلسطينية تواجه تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وأن الإحتلال الإسرائيلي أغلق بشكل مستمر جميع أوجه التنمية في الأراضي الفلسطينية، وأضر بالبيئة الفلسطينية بالاغتيال المنظم للبيئة، حيث استخدم الإحتلال كافة الأدوات المتوفرة لديه، فإضاً سيطرته على المصادر الطبيعية الفلسطينية واستنزافها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات كمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين على الصعيد البيئي وهي:

- تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
- دعم الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث، لتلبية الإحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.
- ضرورة إدارة وتطوير الموارد المائية في الحاضر والمستقبل، دعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة والغير متجددة، والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار، وإعادة الاستخدام للمياه العادمة.
- المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة، والصناعة، وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.
- المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وتجنب الإضرار بالبيئة.
- دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة، وذلك بوضع إجراءات للتقليل من التلوث الصناعي ومصادر التلوث الأخرى.
- العمل على حماية البيئة البحرية، والطمر الصحي للنفايات الصلبة، والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي، وإصلاح الشبكات القائمة.
- دراسة محمد أشتية (٢٠١١)، "الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية". تلقي الدراسة الضوء على أهم القضايا الاقتصادية، حيث أخذ المؤلف بعين الاعتبار التطورات

قد يكون شح الدعم المالي الخارجي، المشار إليها في الدراسات السابقة، أحد أسباب فشل تحقيق التنمية في فلسطين، وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراءها، فالمرجح أن السبب الجوهري في تقليص المساعدات المالية الخارجية هو عدم التزام السلطة الفلسطينية (الجهة الرسمية المتلقية للمساعدات) عند وعودها في تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنه يبقى في حد ذاته سبباً ضعيفاً، رغم ذلك لا يمكن التقليل من أهمية المساعدات المالية الخارجية للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالتنمية، خاصة في ظل عدم توقف الجهات المانحة في تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية في الفترة التي تم تحديدها في هذا البحث على فترتين زمنيتين هما ١٩٩٤-٢٠٠٤ و ٢٠٠٥-٢٠١٤.

ولكن حتى وأن قلصت المساعدات المالية الخارجية في الفترة الأخيرة بعض الشيء، فكانت السلطة الفلسطينية تتلقى تلك المساعدات من جهات مانحة عديدة على الأقل حتى عام ٢٠١٤، إذ تعتبر المنح والمساعدات المالية الخارجية شريان الحياة الرئيسي لها، التي تقدر بعشرين مليار دولار أمريكي خلال العقدتين السابقين (١٩٩٤ - ٢٠١٤)، بعد مورد الضرائب غير المباشرة "أموال المقاصة" التي تجاوزت ٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤ (الرضيع، ٢٠١٦).

وبناء عليه فإن المساعدات المالية الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية قد ارتفعت بأكثر من ٢٠٠٪ في فترة العشر أعوام (١٩٩٨-٢٠٠٨)، إلا أن ذلك لم يعكس أي تحسن على أوضاع الفلسطينيين المعيشية، بل إن الأمر ازداد سوءاً حيث تضاعفت نسب الفقر وتفاقت نسب البطالة، ومن المفترض أن يصل نصيب الفرد الفلسطيني من قيمة المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٨ إلى سبعة أضعاف نصيب الفرد في سبع دول مجتمعة (مصر، الأردن، اليمن، الكونغو، هايتي، جمهورية نبال ولبنان)، إذ إن قيمة المساعدات الخارجية ازدادت وتيرتها إلى أكثر من ٢٠٠٪، خلال العشرة أعوام التي تلتها (١٩٩٨-٢٠٠٨)، ولم يتم تنفيذ أي من البرامج التنموية السابقة ولا اللاحقة (الرضيع، ٢٠١٦).

إضافة إلى السبب السابق يرى الباحث أن السبب الحقيقي في تراجع أو تعثر عجلة التنمية بشكل عام في فلسطين يتمثل في وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يكرس الاستيطان، ويبنى جدار الفصل العنصري لعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، كما يعمل جاهداً على تعميق شرخ الانقسام الفلسطيني عملاً بسياسة "فرق تسد"، بالإضافة إلى ذلك الحروب المدمرة التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي بين الفينة والأخرى على قطاع غزة الذي يفرض عليه حصاراً خانقاً لسنوات طويلة (أبو ناهية، ٢٠٠٩)، وقد أدى كل هذه الأسباب سابقة الذكر إلى إنغماس الاقتصاد الفلسطيني في التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، المختلف عنه تماماً، والمعلوم بالكامل، بالإضافة إلى أسباب أخرى لا تقل عنها أهمية وهي الفساد المالي والإداري في السلطة الفلسطينية، وليس صحيحاً أن شح الموارد المالية وعدم تدفق الأموال من الجهات المانحة في الآونة الأخيرة هي السبب في

- دراسة عماد سعيد لبد (٢٠٠٤) "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية". حددت الدراسة مشكلتها في بند اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات الدولية كمصدر أساسي في تمويل الموازنة والتنمية، مما أوجد لديها حالة من الارتباط القصري مع الخارج، وهذا أثر على قدراتها في الاستغلال الأمثل للأموال، وقد أضعف هذا بدوره استقلالية قرارها الإقتصادي والسياسي، وقد حدد مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: ما هو قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية المقدمة لها، والتي تستطيع بناء اقتصاد وطني قوي تركز عليه في تحقيق الاستقلال السياسي؟ كما تكمن أهمية الدراسة في التعرف على أهمية وطبيعة المساعدات الدولية من طرف الجهات المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني والقرار السياسي.

- تقرير جهاز الإحصاء الفلسطيني، فلسطين (٢٠١٤)، "البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين ٢٠١٤". يصبو التقرير الأنظار بالتركيز على المعوقات التي تؤدي إلى فشل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، ويرى أنها تصتدم على أرض الواقع بالمعوقات السياسية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على الفلسطينيين، وترى الدراسة أن الموارد الطبيعية في المناطق الفلسطينية المحتلة، تتقاسمها سلطين هما: إسرائيل والسلطة الفلسطينية نتج عنه تدهور البيئة، قد وضع التقرير عدة متطلبات على المستوى البيئي أهمها، مطالبة تدخل المجتمع الدولي لوقف الإعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، والعمل على توفير الحماية اللازمة للمصادر الطبيعية من التلوث.

#### النقد العلمي والفجوة البحثية:

هذه الدراسات السابقة ترجع فشل تحقيق التنمية في فلسطين إلى أسباب مالية، بمعنى وقف أو تقليص الدعم المالي الخارجي للسلطة الفلسطينية خاصة في الآونة الأخيرة دون توضيح الأسباب المباشرة الكامنة ورائها، كما أنها - أي الدراسات السابقة - لم تجمع بين قضايا التنمية من الناحية الشمولية لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، بل اقتصرت نظرتها لتحقيق التنمية على إحدى الجوانب الآتية: الجانب الإقتصادي أو الجانب البشري أو الجانب البيئي، دون الأخذ في الإعتبار ضرورة تكامل جوانب التنمية مع بعضها البعض.

وبالتالي يرى الباحث أن ثم خلافاً واضحاً في الدراسات السابقة، إذ أنها لم تجمع بين متطلبات العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية، وبناء عليه فإن الفجوة في عدم نجاح مشاريع التنمية في فلسطين، بسبب عدم دمج العنصر البيئي فيها، فإذا ما أردنا وضع برنامج تنموي يكون ناجحاً، فلا بد من جمع كل مقومات التنمية الأساسية من أجل إنجاحها، بمعنى أن تشمل مشاريع التنمية الجانب البيئي إلى الجوانب الأخرى، مثلما نجحت الدول الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة في جميع كل العناصر الرئيسية الداخلة في التنمية من ضمنها حماية البيئة.

٣. التنمية هي العملية التي يتم من خلالها وضع السياسات الاقتصادية في تعاملها مع بيئة نظيفة خالية من أنشطة الإنسان الضارة للحياة كتلوث التربة والمياه والطبيعة وتلون الهواء التي تهدد حياة ومستقبل البشر (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٢).

#### ثانياً: أهمية التنمية في فلسطين

لاشك أن الترابط القوي بين الأمن المجتمعي والتنمية يجعل الاهتمام بالتنمية البشرية (مسارات، ٢٠٢١) في المقام الأول، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية (مثل: الضمان الاجتماعي، والرفاه الاجتماعي، والبيئية النظيفة)، لذا فلا يمكن تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة في فلسطين من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة الرئيسية "الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية"، نظراً للارتباط الوثيق فيما بينها لتحقيق التنمية المستدامة (تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، ١٩٨٧).

نظرياً يوجد العديد من الأسس والإجراءات الدولية النازمة لعملية التنمية، التي يمكن الاستناد عليها لإنجاح التنمية في فلسطين، أهمها مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، حيث أسس مرحلة جديدة لتحقيق التنمية المستدامة وقد أخذت في تطبيقها كثير من الجهات المعنية على رأسها البنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠١٠) الواجه الأولى لدعم المشاريع التنموية عملاً بالبعد الاجتماعي، بالإضافة الى البعدين الاقتصادي والبيئي بالتركيز على مبدأ الحوكمة (المساءلة والشفافية)، وذلك من خلال المشاركة المدنية الجماعية (دغلس، ٢٠١٨: ٢). وقد حذت الكثير من الدول النامية والفقيرة بنفس الخطوات التي تسعى لتحقيق التنمية في بلادها كدول شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية (Peutnam, 1994).

لكن عملياً وربما يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لفلسطين عن أي دولة أخرى، لوجود الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعتبر من أولى العوامل هداماً وردماً للتنمية في فلسطين، لما تسبب به من حروب متواصلة، وفرض الحصار الخانق على ما يقارب من ٢,٥ مليون أنسان في قطاع غزة، وفرضه إجراءات عسكرية وإستيوانية، وضم الأراضي الفلسطينية، بالإضافة الى بناء جدار الفصل العنصري لعزل المناطق والأحياء الفلسطينية عن بعضها، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة (أبو ناهية، ٢٠٠٩).

هذا البحث سوف يعرض الفترات الزمنية التي خضعت لمحاولات السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية في فلسطين وكانت جملها بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٤، وأما الفترة الزمنية الثانية ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٤ فهي لا تشهد أي تطبيق حقيقي لخطط التنمية، وبناء عليه سيتناول هذا البحث موضوع التنمية في فلسطين بدمج الفترتين الزمنيتين المشار إليهما اعلاه خلال السياق العام معتمداً المنهج الوصفي المقارن.

تعطيل عجلة التنمية في فلسطين، لأن المساعدات المالية الخارجية المخصصة للتنمية في المناطق الفلسطينية المحتلة من المانحين والمتبرعين عرباً وعجماً بدأت منذو نشأة السلطة الفلسطينية حتى وقت قريب بناء على الخطط التنموية التي رصدتها على مدار السنوات السابقة ولم ينفذ أي منها، وتم تخصيصها أو تخصيص جزء كبير منها لدفع الرواتب والعلاوات للموظفين في السلطة الفلسطينية، أو تم إهدارها في أمور أخرى على شكل نفقات شخصية لكبار موظفيها والمتنفيذين وأصحاب المناصب العليا والمتنفعين بالتكسب غير المشروع، وبغض النظر عن مدى صحة المعلومات السابقة، فإن المساعدات المالية الخارجية سواء كانت على شكل هبات أو قروض وغيرها، فلم يتم استغلالها في مكانها الصحيح أي في تحقيق التنمية، وقد انقلبت نقمة على السلطة الفلسطينية لفقدان الثقة بها، لعدم الوفاء بالتزاماتها أمام المانحين، من جانب ومن جانب آخر، تقصيرها وتخاذلها أمام شعبها بتحقيق آماله وتطلعاته المستقبلية بتحرير الإقتصاد الفلسطيني وتخليصه من التبعية الإقتصادية والسياسية للإحتلال الإسرائيلي.

#### أولاً: الإطار النظري: تعريف التنمية

فقبل الدخول في تعريفات التنمية لابد من التفرقة بين معنى الدوليين التاليين: النمو والتنمية، فالبعض ينظر إليهما نظرة واحدة، أي لا يفرقون بين المصطلحين، لتقاربهما من الناحية اللفظية، لكنهما بكل تأكيد متباعين في المعنى، فالنمو يعني أن الأشياء والقضايا المجتمعية تنمو تلقائياً، مثل الزيادة السكانية أو أي مؤشر آخر ينمو على نحو طبيعي دون تدخلات وتأثيرات سابقة، بينما تعني التنمية الشمول للقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، ويتفق الاقتصاديون على أن كلا المصطلحين يتوحدان في معنى واحد فقط في مسألة الزيادة والكفاءة الإنتاجية لقطاعات الإقتصاد المختلفة. ودليل على ذلك تكون الدول النامية أو الفقيرة (المخلفة) بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضاً إلى تغيير جذري في بنية هيكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة (انكتاد، ٢٠١٩: ٦١).

على أي حال يمكن تعريف التنمية بعدة تعاريف وهي كالتالي:

١. التنمية هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوباً بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج، باعتبار رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة لتوافرها لتحقيق القدر الممكن من التنمية.

٢. التنمية هي العملية التي تحدث تغييراً في كل معاني الحياة. ولن تنجح برامج التنمية الاقتصادية بدون تغيير النظام الاجتماعي ليكون نظاماً يعمق الشعور بالانتماء ويجعل لدى المواطن الدوافع الملائمة للتنمية الاقتصادية (شمس الدين، ٢٠٠٥).



## ١- محطات التنمية في فلسطين:

المحطة الأولى، قبل أتفاق "أوسلو" (١٩٨٥-١٩٩٣):

لم تكن التنمية في فلسطين وليدة الصدفة، لظالم أن إسرائيل تعيق كل جهد يبذل في هذا الجانب، وما الحقته من أضراراً كارثية على البيئة بسبب الحروب العدوانية المتوالية التي تشنها بين الفينة والأخرى على قطاع غزة، فإن تحقيق التنمية المستدامة أصبح مطلباً ملحاً للشعب الفلسطيني، بل أصبح بمثابة تحدٍ رغم مضايقات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوأد هذه الروح الوطنية النضالية ضد الاحتلال الإسرائيلي واستعمار الصهيوني لفلسطين، بهدف الإستقلال الكلي عن التبعية الاقتصادية والاعتماد على الذات، وقد أطلق عليها عدة مسميات تمتزج بالروح الوطنية مثل "التنمية من أجل الصمود" (الجرابوي، ١٩٩٠) أو "التنمية من أجل الحرية" .. الخ وذلك في منتصف الثمانيات من القرن الماضي، أي قبل أتفاق أوسلو، وكانت هذه الفكرة مبنية على مبادرات ومساهمات من قبل جهات خارجية متعددة على رأسها الدول العربية خاصة الأردن، التي كانت تشرف إدارياً (عايد، ١٩٩٥: ٤-٥) على الضفة الغربية في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى مساهمات المنظمات العربية والإسلامية، مثل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية إسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أما بالنسبة للجهد الدولية فتأتي الأمم المتحدة في مقدمتها من خلال مؤسساتها العاملة في الأراضي المحتلة ممثلة في UNRWA وUNDP، ولا ننسى دور دول الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية NGOs في تقديم الدعم المالي لنفس الغرض. وكلها كان لها فقط مردود معنوي انعكس على تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعمل على إنعاش الأسر الفقيرة بصفة عامة، لكن لم تساهم هذه المساعدات والمنح في تحقيق التنمية كما ينبغي في فلسطين، بسبب العقبات التي كانت تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمامها من خلال القوانين العسكرية وشروط تعجيزية لتحويل دون تحقيق أي تقدم في إتجاه تحقيق التنمية (وفا، ٢٠٢٢)، وقد اقتصر الأمر على تخصيص جزء من تلك المساعدات لدعم البلديات المحلية، على تنفيذ بعض المشاريع الصغيرة مثل، شق الطرق وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي في بعض المناطق.

المحطة الثانية، خطة التنمية بعد أتفاق "أوسلو" (١٩٩٣-١٩٩٤):

بعد توقيع أتفاق أوسلو (وفا، ٢٠٢٣) في عام ١٩٩٣ باشرت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بإعتماد في بداية الأمر برنامج الإنماء الاقتصادي الفلسطيني من أجل تصحيح التشوهات الاقتصادية (ماس، ٢٠٢١: ٤٢) التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، ويكون غايته تحقيق التنمية المستدامة على الفقر والبطالة.

لكن هذا البرنامج قد اصطدم بعوائق جمة، نتجت عن توقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بروتوكول/ أتفاق باريس (الشعبي، ٢٠١٣) الاقتصادي عام ١٩٩٤، حيث كان لهذا أثراً بالغاً في برنامج التنمية، يرجع السبب إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني

مباشرة باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وجعله في حالة إستنزاف دائم، وتحت مقصلة الضرائب والجمارك، وتحت طائلة الأسعار المرتفعة للسلع والبضائع الإسرائيلية، دون الأخذ بالاعتبار فارق الدخول (ماس، ٢٠١٣) واختلاف المستوى المعيشي نسبة وتناسب بين الجانبين.

المحطة الثالثة، خطة التنمية بعد أتفاق "وأي ريفر بلنتيشن" (١٩٩٨-٢٠٠٠):

بعد توقيع أتفاق "وأي ريفر بلنتيشن" في عام ١٩٩٨ تم اعتماد خطة للتنمية بين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، ولعل أهم ما نصت عليه هو تحقيق التنمية الاقتصادية، والسياسية، والبشرية على حد سواء في المدن والأرياف (وفا)، وتطوير البنية التحتية، ودعم القطاعين العام والخاص، لكن هذه الخطة لم تدم طويلاً، أيضاً بسبب التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، وأحكام القبضة الاقتصادية الإسرائيلية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠. المحطة الرابعة، خطة التنمية من "وأي ريفر بلنتيشن" الى "كامب ديفيد" (١٩٩٩-٢٠٠٣):

خطة التنمية من "وأي ريفر بلنتيشن" الى "كامب ديفيد" (١٩٩٩-٢٠٠٣) هي امتداد للخطة السابقة، على أن تبدأ هذه الخطة من العام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣، وقد واجهت العديد من التعقيدات على الأرض الواقع، لأسباب سياسية جبرتها سلطات الاحتلال لخدمة مصالحها وإضاعة الفرصة على محاولات التنمية للجانب الفلسطيني، حيث أهم ما دعت إليه تطبيق أتفاق "وأي ريفر" (وفا) وملحقاته، الذي نص على سيطرة إسرائيل على ما يقارب ٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية بما يعرف بمنطقة "ج" (وهي الآن تعمل جاهدة على ضم هذا الاقليم)، وهذا من شكل عقبة كأداء في طريق تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وأما البنود الأخرى للاتفاق فهي عبارة عن إجراءات غير ناضجة اقتصادياً، ولا ترقى لردم الهوة الاقتصادية التي تعيق تحقيق التنمية في فلسطين، مثل: تشغيل مطار غزة تجارياً وكذلك الميناء، (كلاهما دمر بالكامل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية)، وتخفيض الضغوط والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني (حيث تم تكيله بالتبعية للاقتصاد الإسرائيلي)، وقدرة السلطة على تحقيق فائض في الموازنة الجارية.

٢- آثار الأمولة الليبرالية المسييسة

حيث لعب الدعم المالي الخارجي المسييس، وهنا أخص بالذكر المساعدات الأجنبية، وسوء الأداء المالي والإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية (زهير والمصري، ٢٠١٠) دوراً سلبياً في تحقيق التنمية. فهي في الغالب كلفة باهظة لها علاقة بالسيادة الوطنية والقرار السياسي، إذ أنها غالباً ما تكون أموالاً مسييسة أو مشروطة (الخالدي وآخرون، ماس، ٢٠٢١: ٦٥-٨٦) من قبل الدول والجهات المانحة، التي تفرض رؤيتها وإملاءاتها وشروطها السياسية والاقتصادية على السلطة الفلسطينية. مثال على ذلك يطلب الاتحاد الأوروبي (بني فضل، ٢٠٠٩: ١٥٣-١٦٣) من السلطة الفلسطينية بغير المناهج المقررة في مدارس المقدسين مقابل

للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية. والجدير بالذكر أن فلسطين من بين الدول المدرجة في قوائمها التي تتلقى مساعدات مالية، لدعم المشاريع الإنمائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. في الحقيقة أن هذه المساعدات الخارجية سواء كانت من جهات عربية أو من جهات مانحة أخرى رسمية وغير رسمية، فهي في الغالب لا تذهب في مسارها الصحيح (عبد الكريم، ٢٠٠٠)، كما خطط لها في خدمة المشاريع التنموية، وبالتالي فإنها لا تصب في مصلحة المواطنين، الذين أصبحوا يعتمدون على المساعدات الخارجية بنسبة ٩٠٪، وهذا يعكس مدى عدم جدية سلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين (أبو ناهية، ١٠١٢)، مما نتج عنه فساد مالي وإداري في مؤسساتها، ما يعني أن المساعدات المالية الخارجية المقدمة لها ليس سبباً رئيسياً في تراجع عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدليل استمرار تدفقها، وعلى أي حال فلا يمكن التقليل من أهمية رأس المال، الذي يعتبر محركاً أساسياً لأي عملية تنموية، ولكنه يستنزف في أمور أخرى كالرواتب والعلاوات والامتيازات لكبار المسؤولين والمتنفذين في السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي يساعد بطريقة مباشرة في إنتشار المحسوبية، والواسطة، والرشوة، والمحاباة، واستغلال المنصب العام، والتكسب الوظيفي، وإهدار المال العام، وضع اليد على الممتلكات العامة، والكسب غير المشروع، وتضارب المصالح، وتهريب الاموال وغسيلها (زهير والمصري، ٢٠١٠)، وفيما يلي يوضح الجدول (١) قيمة المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية

الجدول (١): قيمة المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية بالمليون دولار (الرضيع، ٢٠١٦).

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
البيان	١٣٧,٨	٢٩١,٥	٢٦٨,١	٢٣٦,٣	٢٤٤,٩	٥١٠	٨٤٩	٦٩٧	٦٢٠	٣٥٣
السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
البيان	٦٣٦	١٠٩١	١٣٢٢	١٩٧٨,١	١٤٠٨,١	١٢١٠	٩٨٣,٣	٩٣٢,١	١٣٥٨	١٢٣٠,٤

وبالنظر إلى الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم يطرأ تحسن قط على الجانب الاقتصادي، رغم اتفاق باريس الاقتصادي، الذي جعل من الضفة الغربية وقطاع غزة أسواقاً مستهلكة للمنتجات الإسرائيلية، وحجمت عمليتي التبادل التجاري الخارجي للسلطة الفلسطينية، بل أكثر من ذلك أجبرت إسرائيل السلطة الفلسطينية على إتباع سياستها الخارجية (ملحم، ٢٠١٦) في التعامل الاقتصادي بمنعتها التعامل تجارياً واقتصادياً مع الدول والكيانات التي لا تقيم علاقات رسمية معها، وفي حال سمحت لها بالتعامل مع الدول الأخرى، فإنها هي التي تتحكم بعملية الاستيراد والتصدير للسلطة الفلسطينية، كما وعدداً وسعراً وجمركياً، كذلك تقدير نسب ضرائب القيمة المضافة وأساليب تحصيلها، بل وكل النظام المالي والمصرفي، وكميات المحروقات

المساعدات التي يرسلها لها، رغم ذلك لا يعني هذا بالمطلق أن تكون المساعدات الخارجية غير إيجابية وغير مفيدة، إذا ما تم استغلالها استغلالاً جيداً وتم استثمارها في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستويات الدخل، وتوفير العيش الكريم والرفاهية لأفراد المجتمع، بغية تحقيق التنمية في فلسطين (شمس الدين، ٢٠٢٠)، خاصة إذا كانت المساعدات الخارجية التي تقدم للشعب الفلسطيني متواصلة، ولم تتوقف طول الفترة السابقة- خاصة بعد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية ولو أنها تراجعت قليلاً بعض الشيء في الآونة الأخيرة، من قبل الحكومات الغربية والعربية على حد سواء، لكن كما هو معروف لا تقتصر المنح والمساعدات على الدول والحكومات، بل إن وكالات ومنظمات دولية لاتزال تلعب دوراً مهماً في تقديم المساعدات المالية والعينية، مثل: البنك الدولي، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - UNRWA، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية، بالإضافة إلى وجود منظمات غير حكومية وخيرية عاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما على صعيد المساعدات العربية، فيوجد صناديق عربية إقليمية للمساعدات الخيرية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، ويعتبر الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية والنامية، بالإضافة إلى المساهمات العربية في البنك الإسلامي

ثالثاً: اسباب تراجع التنمية في فلسطين

#### ١- التبعية باعتبارها معوقاً للتنمية

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي في مقدمة الأسباب التي تعطل تحقيق التنمية في فلسطين، مستغلاً بذلك إتفاق باريس الاقتصادي الذي ضمن لإسرائيل الكثير من المميزات في المقابل أعطى الاتفاق الفئات القليل للفلسطينيين، حيث استطاع الاحتلال الإسرائيلي أحكام المحاصرة للاقتصاد الفلسطيني، بعدم السماح له بالفلات والتحرر من تبعية الاقتصاد الإسرائيلي والانطلاق نحو تحقيق التنمية الحقيقية، ومنذ ذلك الحين أصبحت إسرائيل تتحكم بالاقتصاد الفلسطيني، وأعطت لنفسها امتلاك القرار النهائي بكل ما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، الذي ربطته بقراراتها السياسية والأمنية والعسكرية.

مليار دولار أمريكي، بعد أن كانت هذه الأمور عبأً يثقل كاهل سلطات الاحتلال الإسرائيلية قبل اتفاق أوسلو. لكن ليس هذا فقط كل ما كانت تطمح له سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وإنما بغية تحقيق ثلاثة مكاسب وهي:

١. مكاسب أمنية: بوضع الحدود والمنافذ البرية والبحرية تحت إمرتها.
٢. مكاسب سياسية: ربط القرار التجاري بالقرار السياسي وفق ما تقتضيه الحاجة والمصلحة الإسرائيلية العليا.
٣. مكاسب اقتصادية: ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، رغم الفروقات الشاسعة بينهما والفجوة الكبيرة في الدخول والمستوى المعيشي، فالاقتصاد الإسرائيلي معلوم بالكامل ومنافس قوي في الأسواق المحلية والدولية، ويعتبر إحدى أقوى اقتصاديات المنطقة، على عكس الاقتصاد الفلسطيني الضعيف وعدم مقدرته على المنافسة (وفا، ١٩٩٤).

## ٢- معوقات أخرى للتنمية في فلسطين

لاشك أن تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي هي السبب الرئيسي في إبطال إدارة عجلة التنمية في فلسطين، لكن ثم أسباباً أخرى ليس بأقل أهمية من التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، وهي الأخرى تلعب دوراً في عدم تحقيق التنمية في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، تتمثل في التالي: وجود فساد مالي وإداري متغلغل في المؤسسات الرسمية، الفلسطينية، وجود الانقسام الفلسطيني بين شقي الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والحصار الإسرائيلي المفروض منذ سنوات على قطاع غزة، والاستيطان الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري الذي يقطع أوصال المناطق في الضفة المحتلة إلى عدة كانتونات.

إضافة إلى ذلك سلسلة الحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وما أحدثته من دمار شامل وتلوث بيئي وتدمير البنية التحتية برمتها، الأمر الذي نتج عنه إضراب في المكون الرئيسي للتنمية في فلسطين، وزادت الأمور تعقيداً، وكرست الموانع والعوائق التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة، لذا لا يصح بأي حال من الأحوال للفلسطينيين، الذين ينشدون دولة مستقلة، التسليم بفسل التنمية، والاستسلام في المقابل للاحتلال بالتبعية له، فإذا ما تم العمل على حل هذه المعوقات كمدخل جدي نحو تنمية حقيقية، سوف تكون دون أدنى شك كفيلاً بالقفز نحو تنمية مستدامة محررة من التبعية للاحتلال الإسرائيلي، كما فعلت ألمانيا الغربية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، حيث استطاعت بعد فترة زمنية قصيرة التحرر الذاتي من التبعية لدول الحلفاء (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا)، التي كانت تقسمها إلى أربعة أقسام، وكان لها الفضل في مساعدة الألمان مادياً ومعنوياً بالاعتماد على النفس والنهوض من جديد ببلدهم وتحقيق التنمية الشاملة. فلماذا لا تحذوا فلسطين حذو الدول النامية، كتونس، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والصين؟،

النفطية وأسعارها، والتأمينات بأنواعها جعلتها الاتفاقية الاقتصادية كلها متعلقة بالقرارات الإسرائيلية تتحكم فيها كيفما تشاء، وما على السلطة الفلسطينية الا أن تقبل بما تفرضه إسرائيل، لذا أصبح كل ما يتعرض له الاقتصاد الإسرائيلي من أزمات طارئة ينعكس بالضرورة على الاقتصاد الفلسطيني مما يؤثر سلباً على الأوضاع المعيشية للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفارق بين مستوى المعيشة والدخول في إسرائيل المرتفع جداً والمختلف تماماً عنه في الجانب الفلسطيني.

إن الحديث عن تحقيق تنمية فلسطينية شاملة معنى هذا أن تشمل جميع الأراضي الفلسطينية دون استثناء، إذ لا يمكن تحقيق تنمية في ظل تجزئة المناطق، كما لا يمكن تجزئة التنمية، وهذا لا ينطبق على واقع الحال في المناطق الفلسطينية مجزئة المتقطعة الأوصال والاتصال فيما بينها، والحقيقة أن اتفاق أوسلو قد أتى بجغرافية جديدة لفلسطين التاريخية، حيث تم إعادة رسم خارطة المناطق المحتلة مرة أخرى بعد قرار التقسيم الأممي الظالم لفلسطين رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلية، الذي نص القرار على إعطاء اليهود النصيب الأكبر من مساحة فلسطين وهو ٥٧,٧٪، وأما الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين فكان نصيبهم فقط ٤٢,٣٪ من مساحة فلسطين التاريخية (وفا، ٢٠٢٢).

كما نصت أيضاً اتفاقية أوسلو على تقسيم المناطق الفلسطينية جغرافياً، وإدارياً، وأمنياً إلى ثلاثة مناطق، فوضعت ٦٢٪ من مساحة الضفة الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية (الخالدي وآخرون، ماس، ٢٠٢١: ٧٧)، وقد اطلق عليها اسم (ج)، وقد أصبحت خارج نطاق السيادة الفلسطينية ولا تشملها التنمية، ومناطق التجمعات والمدن الرئيسية أطلق عليها اسم (ب)، وتخضع أمنياً وعسكرياً للاحتلال الإسرائيلي، وكذلك إدارياً للسلطة الفلسطينية، مع ضم الأراضي التابعة لها إلى منطقة (ج)، وبذلك يتعذر في هذه المنطقة تحقيق التنمية أسوة بباقي مناطق الضفة، بسبب السيطرة الجزئية عليها للجانب الفلسطيني، ما بالنسبة للمنطقة الثالثة فهي المنطقة (أ) تقع بالكامل تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، والتي لا تزيد مساحتها عن ٢١٪ تشمل مناطق في الضفة وقطاع، وهي في حد ذاتها مساحة ضئيلة من إجمالي مساحة فلسطين، قد يصعب إطلاق التنمية الشاملة في ظل الانفصال عن باقي المناطق الفلسطينية، وإلا ستصبح تنمية ناقصة.

وبالإضافة إلى ذلك السيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر البرية والموانئ البحرية المؤدية إلى المناطق الفلسطينية، وهي التي تجبي الضرائب الجمركية على البضائع الفلسطينية "المقاصة" (جلس، ٢٠٢٠)، على أن تحصل في المقابل على ٣٪ من قيمتها، بل يوجد بند في الاتفاقية الاقتصادية يجيز لسلطات الاحتلال الإسرائيلية تحت بند "صافي القروض" إرهاب خزينة السلطة، باقتطاع الديون المتراكمة على البلديات والهيئات المحلية من أموال المقاصة المتمثلة في فواتير الكهرباء والمياه، والصرف الصحي، والتي بلغت قيمتها على مدار العشريون عاماً أكثر من ٢٠ مليار شيكل، ما يعادل ٦

بعضها البعض، وقد أصبحت على شكل كانتونات، كما جعلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية سوقاً استهلاكياً للمنتجاتها.

لاشك أن كل هذه الأسباب وغيرها قد تعيق إدارة عجلة التنمية الفلسطينية، لكن السؤال الذي يطفو إلى السطح وهو: كيف يمكن تجاوز هذه العوائق والانطلاق نحو التنمية الشاملة في فلسطين؟ رغم كل المعوقات التي توقف عجلة التنمية في فلسطين، التي تحدثنا عنها سابقاً، فلا من مبرر لعدم الشروع في تحقيق التنمية في فلسطين، فالغاية تبرر الوسيلة، وإذا انعدمت الخيارات فلا بد من إيجاد البدائل، فبعد مضي أكثر من عقدين (١٩٩٤-٢٠١٤) على الخطط التنموية (ماس، ٢٠١٣) لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فلا بد من الاعتماد على الذات للنهوض بالحالة الفلسطينية المتردية وتحقيق التنمية الشاملة (روان، ٢٠٢٢). ففي الدول الغربية المتقدمة يكون اعتمادها الرئيسي على الموارد البشرية لاسيما الشباب قبل اعتمادها على الجوانب المادية وغير المادية، وسابقاً رأينا ذلك في عدة نماذج تنموية ناجحة يحتدى بها، كالنموذج الألماني، والنموذج الماليزي، والنموذج التركي، والنموذج الصيني (McCullough, 2008)، إذاً هذه أمثلة حية استطاعت من خلال اعتمادها على التنمية البشرية اجتياز حاجز الخطر بإيجاد مخرج حقيقي لتحقيق التنمية المستدامة، فلماذا لا تحذو فلسطين حذو هذه الدول، لاسيما الاعتماد على جانب التنمية البشرية كمخرج لكل العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية؟ خاصة وأن الشعب الفلسطيني لديه من القدرات والطاقات البشرية الكثيرة من جميع المستويات العلمية والثقافية، والفنية، والطبية، والهندسية، والمهنية، والإدارية، والصناعية، والمؤسسية، وخبراء في مختلف المجالات القادرة على أحداث نقلة نوعية في هذا الجانب وهو تحقيق التنمية في فلسطين، إذا تم استقطابها واستثمارها جيداً في جوانب التنمية (العيسى، ٢٠١٢).

#### ١- كارثة بيئية وإنسانية

فبعد توقف كل حرب إسرائيلية على قطاع غزة، تبدأ من جديد حرباً أخرى أشد دماراً وفتكاً من سابقتها على البيئة والإنسان، إذ إن قوات الاحتلال الإسرائيلية ألقت على قطاع غزة، الذي لا تتجاوز مساحته ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً ومن أكثر المناطق في العالم اكتظاظاً بالسكان، حيث يعيش فيه أكثر من ٢ مليون إنسان (الخالدي وآخرون، ٢٠٢١: ٢٢)، آلاف الأطنان من الصواريخ والقنابل والمتفجرات، التي تحتوي على العديد من المواد السامة والعناصر الثقيلة الخطرة والمسرطنة، التي تحتوي على مواد خطيرة كاليورانيوم والفسفور، وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً، التي تعمل على تلوث المياه والتربة والهواء، وبطبيعة الحال أثر على الإنسان والحيوانات والمزارع، إذ أن ما يزيد عن ٣ ملايين كيلو جراماً من الذخائر تم ألقتها على قطاع غزة فقط في حرب ٢٠١٤، بمعدل ٢ كيلو جرام لكل مواطن، أو ٨٢٢٠ كيلو جرام لكل متر مربع من مساحة قطاع غزة الكلية، فيما وصل حجم النفايات الصلبة والمخلفات الطبية الخطرة الناتجة عن الحرب وصلت إلى

لا أقول القفز إلى مكانة ألمانيا المتقدمة، وإن كان السير على نفس خطاها للوصول التي تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين أمراً ليس صعباً أو مستحيلاً، وذلك بإعتماد برامج تنموية واستغلال الموارد والمصادر المحلية والخارجية التي تغدق بالأموال منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٣، لتسخيرها في برامج تنموية تستمر على المدى البعيد، لكي يستفيد منها الشعب الفلسطيني في الحاضر والمستقبل.

وبناء عليه فقد ساهمت أطراف محلية ودولية عديدة في مجالات التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بشكل خاص الأقطار العربية وخاصة الأردن، والمنظمات العربية والإسلامية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك نشاط المؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت السلطة الفلسطينية لتمويلها على مصادر حكومية أو غير حكومية (الخالدي وآخرون، ماس، ٢٠٢١: ٦٥-٧٠)، بهدف إيجاد بنية تحتية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن هذا لم يكن كافياً وشافياً لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وظل الاحتلال المعيق لأي عملية تنمية حقيقية في فلسطين (انكتاد، ٢٠١٢).

فإذا ما ألقينا نظرة عامة على أهم المبادرات التنموية المستقبلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أن الشعب الفلسطيني رغم كل التحديات والعقبات التي كانت تعرقل حركته نحو الاستقلال والتحرر من التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، الذي حاول ولا يزال يحاول في الاعتماد على نفسه بالسعي لتحقيق تنمية محلية“ (نصر، ٢٠٠٣: ٨٥-٨٦، ١٢٧).

رابعاً: التنمية باعتبارها بديلاً عن التبعية (من الاحتلال إلى الحل)

لقد تعمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قطع جميع الروابط التي تربط الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاديات العالم، لاسيما العالم العربي، وخاصة الأردن، بهدف إخضاع الاقتصاد الفلسطيني كلية للاقتصاد الإسرائيلي بناء على اتفاق باريس الاقتصادي عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين لم يجر أي تعديل على الاتفاقية أو حتى البت من جديد في تفاصيلها المحقة للفلسطينيين، للانفكاك اقتصادياً (مسارات، ٢٠٢١) عن الاحتلال الإسرائيلي الذي عمل على تسييس وعسكرة كل ما يخص الجانب الفلسطيني، وبالتالي فإن البنية الهيكلية المحيطة بالتنمية في فلسطين، لا تزال رهينة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي وقوانينه العسكرية المتغلغلة في أدق تفاصيل الاقتصاد الفلسطيني، وسببه لإفشال أي محاولة فلسطينية للاستقلال عنه بشتى الوسائل، على رأسها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والفصل الجغرافي بينها (السمهودي، ٢٠١١)، وفرضه الحصار على قطاع غزة، لعزله كلية عن بقية الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات والجدران لمنع تواصل المناطق الفلسطينية مع

## النتائج

١. الفترة الزمنية التي خضعت لمحاولات السلطة الفلسطينية في تحقيق خطط التنمية في فلسطين الواقعة بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٤، كانت عبارة عن استنزاف للوقت والجهد والمال، وأما الفترة الزمنية الثانية ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٤ فهي لم تشهد أي تطبيق حقيقي لخطط التنمية، بقيت حرباً على ورق.
٢. الاحتلال الإسرائيلي عقبه حقيقة في طريق التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٣. إهمال ضوابط حمالية البيئة التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني، مما أدى إلى الضرر بالنظام البيئي الفلسطيني ككل.
٤. عدم حماية البيئة في فلسطين أدى إلى تدهور الوضع الصحي وانتشار الأمراض الخطيرة خاصة في قطاع غزة.
٥. الانقسام الفلسطيني أحد أوجه تعطيل أو تأجيل العملية التنموية وتسبب في انقسام الاقتصاد الفلسطيني، كما يعتبر الفساد المالي والإداري الوجه الآخر للاحتلال.

## التوصيات

١. تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين ضرورة ملحة على طريق التحرر من التبعية للاحتلال الإسرائيلي، وأن التسليم بفشل المحاولات التنموية، يعني التسليم بالتبعية للاحتلال الإسرائيلي.
٢. وضع حد للتبعية الاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي وضرورة الاستقلال السياسي والإقتصادي.
٣. ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، والسعي الجاد لتحقيق المصالحة الوطنية.
٤. حماية البيئة مع ضرورة الوصول إلى الموارد الطبيعية الفلسطينية بالشكل الأمثل لتحقيق التنمية.

## المراجع

- أشتية، محمد (٢٠١١). الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، ط٣، رام الله، القدس، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).
- انكتاد، البلدان الأقل نمواً (٢٠١٩). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل: التبعية القديمة والتحديات الجديدة.. م الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <https://unctad.org>
- انكتاد، الاقتصاد الفلسطيني (٢٠١٢). وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، جنيف.
- الجرباوي، علي؛ وعبد الهادي، رامي (١٩٩٠). معضلة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ط٣، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <https://www.pal-tine-studies.org/ar/node/34434>

٨-٩ آلاف طن من مختلف أنواع النفايات الطبية، مما أحدث كارثة بيئية وصحية في قطاع غزة، تمثلت في مجال بيئة وصحة الإنسان والصحة العامة أنه بلغ عدد الضحايا ١٤٥٥ شهيداً (٨٢٪ من المدنيين)، (٣٥٪ من النساء والأطفال)، وبالنسبة للخسائر في مجال البيئة الاقتصادية قدرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني بحوالي ٤ مليار دولار، وتدمير ١٤٪ من المباني، ومئات المصانع وآلاف الدونمات بما يعادل ١٧٪ من الأراضي المزروعة، كما بلغ إجمالي الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي في الإنتاج النباتي والحيواني والثروة السمكية ما يزيد على ١٧٣ مليون دولار، مما ترك تأثيراً سلبياً مباشراً على البيئة في قطاع غزة (الميزان، ٢٠٢١: ٨-٣، ١٠-٢١).

إضافة إلى ذلك ينتهج الاحتلال الإسرائيلي سياسة عنصرية بحرمان الفلسطينيين من استخدام حقهم في موارد بلادهم الطبيعية، ويعمل على مصادرتها بشطفه مياه المخزون الجوفي، التي تعتبر المصدر الأساسي لمياه فلسطين بنسبة ٩٠٪. ما يحد من قدرتها على تطوير هذا القطاع الحيوي لحياة المواطنين بالإضافة إلى القطاع الزراعي أيضاً (الميزان، ٢٠٢١: ٨-٣، ١٠-٢١)، هذا من جانب ومن جانب آخر، يعتمد الاحتلال الإسرائيلي تدمير شبكات المياه العادمة بشكل مباشر أثناء حروبه المدمرة على قطاع غزة، وهذا تسبب في تسرب ملايين الأمتار المكعبة من مياه الصرف الصحي والعادمة إلى باطن التربة وإلى الخزان الجوفي، الذي هو أصلاً ملوث بفعل تسرب المواد الكيميائية كالمبيدات والأسمدة الكيميائية، أو من مشتقات البلاستيك والمواد الصناعية الأخرى، وأصبحت غير صالحة للشرب، وبحسب مواصفات الصحة العالمية، فإن أكثر من ٩٠٪ (الميزان، ٢٠٢١: ٨-٣، ١٠-٢١)، من المياه في قطاع غزة ملوثة، ولا تصلح للاستخدام الادمي.

فكل هذه المسببات كان لها أثر بالغ على صحة المواطنين في قطاع غزة، حيث تسبب في الإصابة بأمراض خطيرة خاصة عند الأجنة والأطفال، كما تسببت بإعاقات ذهنية وخلقية وعضوية وحركية. فحسب التقارير الصحية بأن أولى الأمراض الخطيرة كالسرطان على سبيل المثال، الذي يشكل السبب الثاني للوفاة في فلسطين (وفا، ٢٠٢٠)، وبالذات في قطاع غزة، أن نسبة هذه الأمراض الخطيرة تزداد كل عام بشكل مزعج.

إن إلحاق الضرر بالبيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جراء الحروب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة انعكس بطبيعة الحال سلباً على العملية التنموية برمتها في فلسطين، فلا تنمية مستدامة في فلسطين بمعزل عن قطاع غزة، ولا الضفة الغربية، وكل المناطق الفلسطينية وحدة واحدة، يجب أن تدخل ضمن عملية تنموية واحدة، فما ينطبق على قطاع غزة ينطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، لذا يجب الأخذ في الاعتبار عند أي عملية تنموية في فلسطين، أن نكون الأوج إلى اعتبار الأوضاع البيئية في غزة من الأولويات الوطنية، سواء أكان ذلك من قبل الجهات الرسمية أو من قبل المنظمات المحلية والدولية الفاعلة في مجال البيئة.

سباعنة، تامر عبد الغني (٢٠٢٠) البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، آفاق البيئة والتنمية، مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي/ معاً. ١٢٤، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

<https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2606>

سامرة، روان؛ وآخرون (٢٠٢٢). آفاق التنمية في فلسطين ٢٠٢١-٢٠٢٢. الصمود في وجه العاصفة، معهد الأبحاث السياسية الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

شمس الدين، شرف (٢٠٢٠). "تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو"، دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا.

السمهوري، محمد (٢٠١١، كانون الثاني). الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: [bit.ly/3EzkRII](http://bit.ly/3EzkRII)

شعت، نبيل (١٩٩٦). ملف التنمية البشرية - فلسطين (١٩٩٦-١٩٩٧)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع التنمية البشرية المستدامة، رام الله: جامعة بيرزيت.

الشعبي، هالة (٢٠١٣). بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، ورقة عمل بمعهد السياسات الاقتصادية - ماس. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <https://library.pal-estineeconomy.ps>

عايد، خالد (١٩٩٥). الملف - العلاقات الأردنية- الفلسطينية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٦(٢٤)، ٨٩ تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <https://refugeeacademy.org>

عبدالقادر، محمد (١٩٩٩). "مفهوم التنمية الاقتصادية"، القاهرة: الأهرام.

عريقات، حربي محمد (٢٠٠٨). مبادئ الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية والمالية، ط ١، عمان: جامعة الإسراء.

علام، طه سعد (١٩٩٧). دور الدولة في ظل المتغيرات الدولية والمحلية، مصر: معهد التخطيط القومي.

علاونة، عاطف (١٩٩٣). إستراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، ١٥(٩٤)، ١٠٢-١٢٦.

العيسة، جهاد (٢٠٢١). إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية أم التنمية المستدامة؟، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، ٧(٢)، ٢٩-٤٩.

بني فضل، عصام حمدان محمد (٢٠٠٩). دور الإتحاد الأوروبي في التنمية السياسية آجأة الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٩١-٢٠٠٧)، (رسالة ماجستير منشورة). فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.

لبد، عماد سعيد (٢٠٠٤). تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، ١٢(٢)، ٤٦٧-٥٠١.

الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطينيين، تقارير عن الفقر والبطالة، الجروب الاسرائلية، الاقتصاد الفلسطيني، التنمية في فلسطين ١٩٩٣-٢٠١٠. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pcbs.gov.ps>

الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطينيين، البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين ٢٠١٤، تقرير. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pcbs.gov.ps>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية الفلسطينية ٢٠٢١، ديسمبر ٢٠٢٢. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pcbs.gov.ps>

حبيب، كاظم (١٩٨٦). مفهوم التنمية الاقتصادية، العراق: دار الفارابي.

حلس، أحمد، الواقع البيئي في قطاع غزة ودور المنظمات الأهلية في حمايته. ورقة عمل، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

<https://palestine.fes.de>

حلس، رائد (٢٠١٨). سياسات لانفكك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، مركز الأبحاث، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: [bit.ly/3ipunrb](http://bit.ly/3ipunrb)

حلس، رائد (٢٠٢٠). أزمة إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية في سياقها السياسي وتداعياتها الاقتصادية، ورقة علمية، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني [bit.ly/31G9HNt](http://bit.ly/31G9HNt)

الخالدي، رجا؛ وآخرون (٢٠٢١). الصمود في وجه العاصفة - التعبئة معاً، فلسطين، آفاق اتنمية في فلسطين (ماس).

الخضري، إيمان؛ وأبو مدلل، سمير (٢٠١٨). استراتيجية التنمية الاقتصادية لقطاع غزة بعد فك الحصار. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. ٦(٢)، ٦٤-٨٨.

دغلس، عدنان (٢٠١٨). دور الحوكمة وجهود مكافحة الفساد الثلاثي الأبعاد، رامي الله - فلسطين.

خطة عمل البنك الدولي ٢٠١٥، "البنك الدولي إدارة التنمية الاجتماعية، واشنطن، ٢٠٠٥.

الرضيع، حسن عطا (٢٠١٦). المنح والمساعدات الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، الحوار المتمدن، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=499679&r=0>

زهير، أشرف؛ والمصري، فخري (٢٠١٠). الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربهه في تعزيز الإنتماء الوطني للفرد الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠٠٦)، أطروحة إستكمال متطلبات درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <https://scholar.najah.edu/filesPDF>

وزارة التخطيط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=257>

وزارة المالية، تقرير العمليات المالية الشهرية، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <http://www.pmf.ps/pmf/internal>

وكالة الأنباءالمعلومات الفلسطينية - وفا، ٢٠١٣ البنك الدولي: تمكين الفلسطينيين من الوصول للمناطق 'ج' مفتاح التنمية المستدامة، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: [https://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx](https://www.wafa.ps/ar_page.aspx)

وكالة الأنباءالمعلومات الفلسطينية - وفا (٢٠٠٠). تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: <https://www.wafa.ps>

وكالة الأنباءالمعلومات الفلسطينية - وفا (٢٠٢٢). قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلًا عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٢، الملحق رقم ١١، المجلد الأول إلى الرابع)، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

[https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4941](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4941)

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا (٢٠٢٢). مؤتمر المشرفين: الاحتلال يشكل العائق الرئيس أمام عملية التنمية في فلسطين ١/٨/٢٠٢٢. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

<https://wafa.ps/Pages/Details/52377>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، التنمية الاقتصادية في فلسطين. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=3963](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3963)

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا، السرطان المسبب الثاني للوفاة في فلسطين، ٥/١٢/٢٠٢٠. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: [https://wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=jF6bx-Za869814680724ajF6bxZ](https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=jF6bx-Za869814680724ajF6bxZ)

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا، يوميات الحرب على غزة ٢٠١٤. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

[https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=9401](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9401)

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ٧/٥/٢٠١٩، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني: [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=9401](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9401)

#### المراجع الأجنبية

McCullough, David. (1992). Truman. U.S.A: Simon and Schuftser, New York.

Peutnam, Robert. (1994). Making Democracy Work:-Civiv Tradition Modern. Haly Princeton. Princeton University, Press.

لطفي، على (١٩٨٦). التنمية الاقتصادية، دراسات تحليلية، القاهرة: مكتبة جامعة عين شمس.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (٢٠١٣)، أيلول/ سبتمبر). الاقتصاد الفلسطيني بعد ٢٠ عامًا من اتفاق أوسلو. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني [bit.ly/337gmRL](http://bit.ly/337gmRL)

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، ورقة تحليل سياسات بعنوان تعزيز دور الشباب في الحد من التبعية الاقتصادية، ١١ كانون أول ٢٠٢١. موجود على هذا الموقع الإلكتروني: [bit.ly/3ipunrb](http://bit.ly/3ipunrb)

ملحم، غادة عبد الفتاح حسن (٢٠١٦). التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها على الفقر والبطالة وأثرها على الضفة الغربية، الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

ملف التنمية البشرية في فلسطين (١٩٩٦-١٩٩٧)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

مركز الميزان لحقزي الإنسان، استهداف مستمر..أثر العدوان الإسرائيلي في تدمير مكونات البيئة في قطاع غزة، عدوان مايو ٢٠٢١، ١٠-٢١ مايو ٢٠٢١، ٣-٨. موجود على هذا الموقع الإلكتروني:

<https://mezan.org>

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين ٣٣ آب/ أغسطس ٤ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٢. مهنا، ابراهيم سليمان (٢٠٠٠). "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٤٤، ٢٢.

أبو ناهية، أيمن (٢٠٠٩) الوضع الاجتماعي في قطاع غزة بين مطرقة الحصار سندان العدوان، اليوم الدراسي الأول لجامعة القدس المفتوحة بدفع خانيونس، الحصار وانعكاساته على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، جامعة القدس المفتوحة.

أبو ناهية، أيمن (٢٠١٢). التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني وعلاقتها بإصلاح حسياسي، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين (مشاكل وحلول)، الجامعة الإسلامية.

أبو ناهية، أيمن (٢٠١٣). الحرب وآثارها البيئية على تحقيق التنمية في قطاع غزة. اليوم الدراسي الأول لكلية التربية بجامعة غزة، الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن حرب غزة الأخيرة، جامعة غزة.

نحلة، خليل (٢٠٠٤). أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، القدس: المعهد الفلسطيني للديمقراطية.

النجار، محمد (٢٠١٤). خطة بكار للتنمية وإعادة أعمار قطاع غزة، إعادة أعمار قطاع غزة الواقع والتحديات، مداخلات في مركز التخطيط الفلسطيني.

نصر، محمد (٢٠٠٣). تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله.